مجلس النواب

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الرباط في 2025/02/07

الرقم : 20112

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المركز الجهوي للاستثمار بمراكش

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

إذا كانت سياسة الدولة تسعى إلى تشجيع الاستثمار في بلادنا وتبحث عن مستثمرين من شتى بقاع العالم، فللأسف نجد إدارة المركز الجهوي للاستثمار بمراكش تسبح ضد التيار، فبعدما كانت مدة الحصول على رخص البناء للمشاريع الاستثمارية لا تتعدى بضعة أسابيع حسب النظام القديم، أصبح لزاما على المستثمر أن ينتظر عدة شهور حسب المسطرة الجديدة، حيث أوكلت لمراكز الاستثمار هده المهمة. ونقدم لكم السيد الوزير بعض الأمثلة على ذلك:

-أخد موعد لدى المركز الجهوي للاستثمار بمراكش عن طريق المنصة الرقمية يتطلب أكثر من شهرين، ويتم تحديد مواعيد في بعض الأحيان خارج أوقات العمل حيث المرتفق لا يجد الموظف المكلف بالاستقبال.

-تكليف موظف واحد لاستقبال المرتفقين من مهندسين وأصحاب المشاريع لمناقشة ملاحظات اللجن المكلفة بدراسة المشاريع.

-مسطرة وضع الملفات بالمنصة معقدة، علما أن نفس الموظف المذكور أعلاه هو المكلف بقبول الطلبات أو رفضها، وهو ليس له إلمام بقانون التعمير والمساطر الإدارية، حيث يرفض بعض الطلبات بحجج غير قانونية وغير عملية كأن يطلب إنجاز جميع التصاميم بمقياس 100/1 بما فيها تصميم الكتلة والموقع.

-المدة الزمنية لقبول الملف بالمنصة الرقمية تستغرق أكثر من أسبوعين، ليتم إخبار المهندس المعماري منفد المشروع أن الدراسة من طرف اللجنة المختلطة ستتم خلال أسبوعين دون تحديد تاريخ لذلك.

-بعد حصول الملف على الرأي الموافق، عملية تمريره إلى مدير المركز تستغرق أكثر من شهر، وبدوره يقوم بتمرير الملف إلى منصة رخص خلال مدة تفوق الشهر، ولا يمكن لصاحب المشروع أو المهندس المعماري أن يستفسر عن هذه المسطرة المعقدة.

وبعد إحالة الملف على منصة رخص، تبدأ مرحلة جديدة لدى صاحب المشروع حيث يطلب منه تقديم وثائق إضافية من دراسات تقنية وإقرار رسم الأراضي العارية، وانتظار تحديد الرسوم المستحقة للوكالة الحضرية والوقاية المدنية والجماعة، وتستغرق مدة هذه المرحلة أكثر من ثلاثة أشهر لبعض الملفات.

وإذا قمنا بعملية حسابية نجد مدة الحصول على الترخيص النهائي تقترب من سنة أو أكثر، الأمر الذي يخلق تدمرا كبيرا لدى المستثمرين سواء المغاربة أو الأجانب ويجعل العديد منهم يعدلون عن إنجاز مشارعهم.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيح هذا الوضع.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد العزيز درويش